

جيوسياسية النفط والغاز في إقليم كردستان العراق والفواعل الاقليمية والدولية

الكلمات المفتاحية: جيوسياسية، النفط والغاز، إقليم كردستان

م. د. وحيد انعام الكاكائي

المديرية العامة لتربية ديالى

waheedkakay@gmail.com

المستخلص:

تعد جغرافية إقليم كردستان العراق، واحدة من أهم المناطق الهيدروكربونية الواعدة في العالم، لما تمتلكه من احتياطات ضخمة من الموارد النفطية والغازية، دفعت حكومة إقليم كردستان الى وضع سياسة لتطوير صناعة النفط والغاز، جذبت ٤٥ شركة عالمية للطاقة، وأكثر من ١٠ مليارات دولار من الاستثمارات الأجنبية. التي قد تجعل من إقليم كردستان سوق مهم لموارد الطاقة. مع ذلك، هناك بعض التحديات الجيوسياسية التي تواجه قطاع الطاقة في إقليم كردستان، التي قد تؤثر على مستقبل هذه الصناعة، منها عدم وجود سياسة مشتركة بين حكومة الاقليم والحكومة المركزية في بغداد فيما يخص إدارة موارد النفط والغاز الطبيعي، وسياسة حكومة الإقليم تجاه تركيا وإيران. كما تناولت الدراسة الحسابات السياسية للفواعل الإقليمية، والمصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى في صناعة الطاقة في إقليم كردستان.

مقدمة:

شهد العقد الماضي، تنامي دور النفط والغاز في المسرح الجيوسياسي لإقليم كردستان العراق، باعتبارها إحدى عناصر القوة الوطنية، حيث الإمكانيات الضخمة التي يتمتع بها إقليم كردستان ٤٥ مليار برميل من النفط، و٥,٧ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، الذي قد يشكل سوقاً مهماً ومصدراً جذاباً للاستثمار الأجنبي، إذا ما تم استغلالها بالشكل الأمثل وبالتنسيق مع الحكومة المركزية في بغداد.

اتخذت حكومة إقليم كردستان مجموعة خطوات متسارعة لتطوير صناعة الطاقة، منها تشريع قانون النفط والغاز عام ٢٠٠٧، وتوقيع اتفاقيات وفق عقود "المشاركة في الإنتاج" التي استقطبت كبريات شركات الطاقة العالمية، مثل شيفرون واكسون موبيل، وتوتال، وروسنفت. هذه السياسة اعتبرتها حكومة بغداد فرض إرادة من قبل حكومة إقليم كردستان، لأنها سبقت إقرار قانون النفط والغاز الاتحادي، لا سيما وان إقليم كردستان جزء من العراق الاتحادي.

نتيجة لذلك، استطاع الإقليم ولأول مرة عام ٢٠١٤، من تصدير النفط الى الأسواق الدولية عن طريق خط انابيب كردستان- تركيا. أما الغاز الطبيعي الذي يتركز ٨٠% منه في جنوب الإقليم، فلم يستثمر لحد الان بشكل اقتصادي، بسبب افتقار الإقليم الى بنية تحتية.

رغم ذلك، واجهت سياسة الطاقة في الإقليم جملة من التحديات الجيوسياسية، منها الحرب على داعش وتداعياتها الأمنية والاقتصادية، وعدم حل الخلافات العالقة بين بغداد وأربيل حول تقاسم السلطة وتوزيع الثروات منذ ٢٠٠٣، كما أظهرت الدراسة دور العامل الإقليمي والدولي في صناعة الطاقة في إقليم، الذين تفاوت ادوارهم بحسب دوافعهم وأولوياتهم.

هيكلية البحث:

أولاً- مشكلة الدراسة: تتمحور المشكلة في التساؤلات الآتية:

- ما مدى تأثير سياسة الطاقة في الإقليم على العلاقات بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم، وما هي أبرز التحديات الجيوسياسية الداخلية الخارجية التي تواجه أمن الطاقة في إقليم؟ ودور القوى الإقليمية والدولية في ذلك.
- ثانياً- فرضية الدراسة: تلعب الحسابات الجيوسياسية وأمن الطاقة دوراً فعالاً ومؤثراً في علاقة أربيل مع بغداد من جهة، وتركيا وإيران من جهة أخرى. وبالتالي، في رسم سياسة نفطية في إقليم كردستان.

ثالثاً- أهمية الدراسة: وتتمثل بما يلي:

- التعرف على طبيعة وحدود تأثير موارد الطاقة على توجهات السياسة الداخلية والخارجية لحكومة الإقليم، لاسيما مع الحكومة الاتحادية في بغداد.
- إبراز البعد الجيوبوليتيكي لأمن الطاقة في إقليم كردستان.
- مجال تأثير الفواعل الإقليمية والدولية على صناعة النفط والغاز في إقليم كردستان.

رابعاً- هدف البحث: ويتمثل بما يلي:

- إبراز أهم المحددات التي تواجه صناعة النفط والغاز في الإقليم، وسبل حلها.
 - اتباع سياسة حكيمة في إدارة موارد الطاقة لجهة تطوير التعاون بين حكومة بغداد وحكومة الإقليم، وليس للتنافس والصراع.
 - النفط والغاز الطبيعي هما موردان حيويان، يمكن استثمارهما بشكل أمثل لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في العراق عامة، وإقليم كردستان خاصة.
- خامساً- الحدود الزمانية والمكانية: الزمانية تبدأ من عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٩. والمكانية تتمثل بالأراضي التي كانت تدار من قبل حكومة إقليم كردستان العراق في ١٩ آذار ٢٠٠٣.

المبحث الأول

تطور صناعة النفط والغاز في اقليم كردستان العراق

يعد اقليم كردستان العراق من أحدث المناطق النفطية، والأكثر نمواً في العالم، نتيجة للاستقرار السياسي والأمني، والنمو الاقتصادي المتسارع الذي شهده الاقليم بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٥، وأسس علاقات اقتصادية جيدة مع جوارها الجغرافي، كلها عوامل مؤثرة ساعدت على تطوير وتنشيط قطاع الطاقة (لاسيما النفط والغاز الطبيعي)، وجذب الاستثمارات الاجنبية لهذا القطاع الحيوي الذي يعد المحرك الاساسي للتنمية الاقتصادية في اقليم كردستان. رغم هذا التقدم، يواجه قطاع النفط والغاز في اقليم كردستان العديد من التحديات الداخلية والخارجية.

أولاً- التوزيع الجغرافي لاحتياطيات ونتاج النفط والغاز الطبيعي في اقليم كردستان

تعد منطقة اقليم كردستان العراق واحدة من أكثر مناطق العالم نشاطاً في استكشاف النفط والغاز الطبيعي على مدى السنوات الـ ١٢ الماضية. ولم تحظى هذه المنطقة باهتمام جيولوجي في العقود الماضية. خريطة (١)

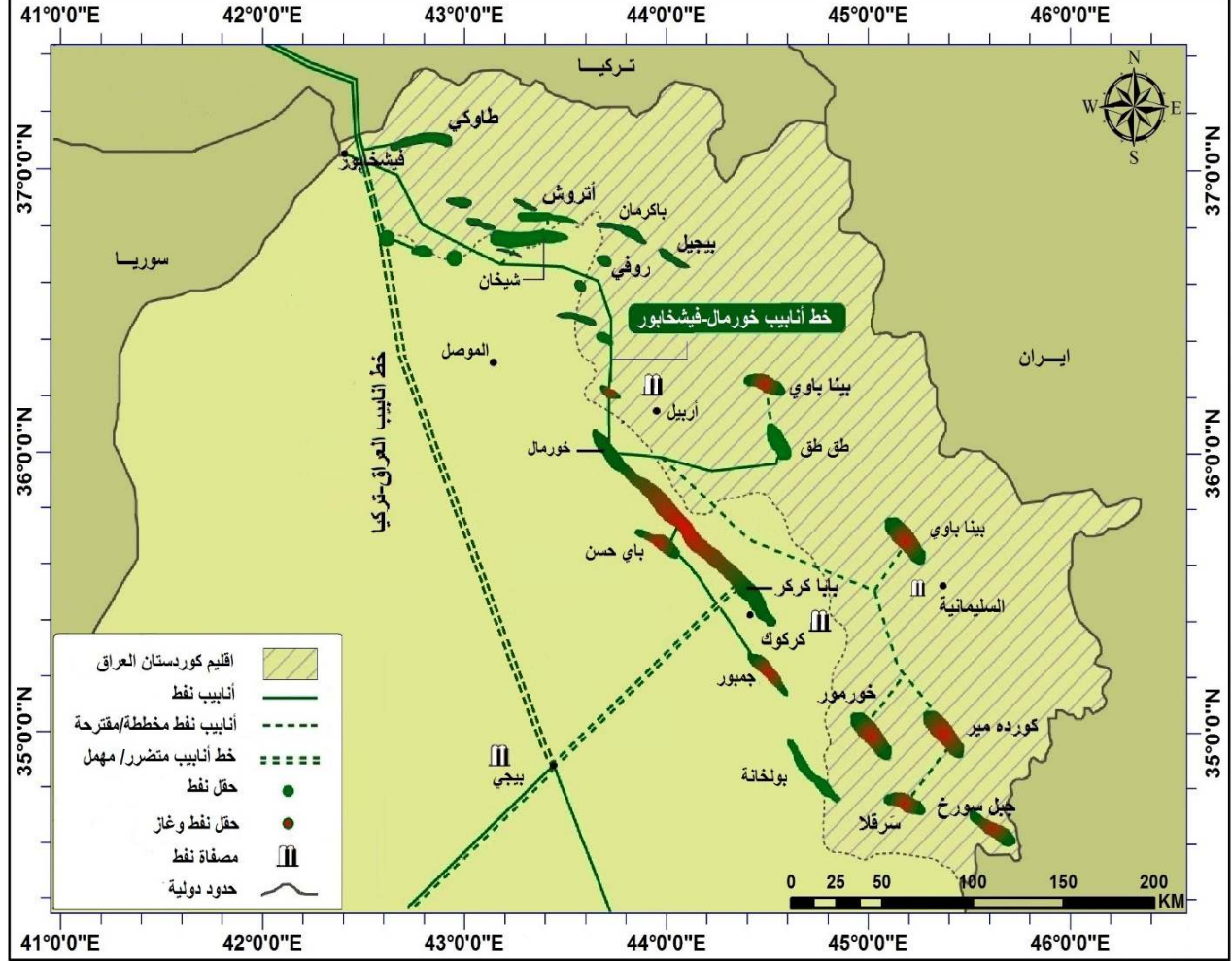
يمتلك اقليم كردستان احتياطيات نفطية ضخمة، ربما تصل الى ثلث اجمالي الاحتياطي العراقي (١٤٩ مليار م^٣)، حسب بيانات حكومة اقليم كردستان، على الرغم من عدم وضوح الية احتسابها، وهل تضم الموارد في المناطق المتنازع عليها (*)؟ ينظر (ملحق ١) يكتسب النفط والغاز في اقليم كردستان أهمية خاصة، لاعتبارات عدة:

- ١- غزارة الاحتياطي، ٤٥ مليار برميل من نفط و ١٠٠- ٢٠٠ تريليون قدم مكعب (٥,٦٧ تريليون م^٣)^(١) من احتياطي الغاز الطبيعي، بعد اضافة الحقول الجديدة.
- ٢- الاعتبارات الاقتصادية، لقرب اقليم كردستان من الاسواق الاوربية، اذ يقع الاقليم في نصف المسافة بين اوربا والخليج العربي (ما يقارب ٧٠٠٠ كم).
- ٣- دخول شركات النفط العملاقة الى سوق الطاقة في اقليم كردستان مثل، شيفرون، إكسون موبيل، غازبروم، روسنفت، حيث البيئة السياسية المستقرة التي تجذب المستثمرين الاجانب.
- ٤- عدم استغلال الحكومات السابقة موارد الطاقة في الاقليم، بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني.

هناك تناقض واضح بين الارقام بخصوص الاحتياطي النفطي في اقليم كردستان، فحسب بيانات وزارة الموارد الطبيعية في حكومة اقليم كردستان، تقدر احتياطي النفط غير المؤكدة في اقليم كردستان بـ ٤٥ مليار برميل^(٢) (ما يقارب احتياطي ليبيا ٤٨). بينما قدرت وكالة الطاقة الدولية عام ٢٠١٢، احتياطيات الاقليم المؤكدة بـ ٤ مليارات برميل^(٣). ونتيجة لتوسيع رقعة الموارد المكتشفة خلال السنوات السابقة، قد يفوق احتياطي النفط المؤكد في الاقليم احتياطي

بعض الدول الاعضاء في أوبك، مثل الاكوادور (٨ مليارات برميل)، وأذربيجان (٧ مليارات برميل). ينظر الى جدول (١)

خريطة (١) التوزيع الجغرافي لحقول النفط والغاز الطبيعي الرئيسة في اقليم كردستان العراق



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على صورة فضائية من القمر Land Sat وباستخدام برنامج Arc Gis 10.3.

أما هيئة المسح الجيولوجي الامريكي (USGS) لعام ٢٠٠٠، قدرت الموارد النفطية غير المكتشفة في حزام طيات زاكروس في اقليم كردستان العراق بـ ٤١ مليار برميل من النفط، و ٥٤ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. (٤)

في عام ٢٠١٤، استطاع الاقليم ولأول مرة انتاج ١١٤ مليون برميل من النفط، تم تصدير ٣٧ مليون برميل منها عبر خط انابيب كردستان- تركيا، و ١٣ مليون برميل عن طريق الشاحنات، و ٦٤ مليون برميل للاستهلاك المحلي ومصافي التكرير (٥). عام ٢٠١٥ ارتفع الانتاج الى ٢١١ مليون برميل (نصفه من حقل خورمال)، بمعدل ٥٧٧ ألف برميل في اليوم، تم تصدير ٦٦% منها عبر خط انابيب كردستان- تركيا (٦).

جدول (١) احتياطات الحقول الرئيسية للنفط والغاز في اقليم كردستان

الحقل	احتياطي النفط المؤكد + المحتمل (مليون برميل)	احتياطي الغاز المؤكد + المحتمل (ترليون قدم مكعب)
خورمال	٢٧٢٦	٣,٦
شيخان	١٠٠١	١,٣
أثروش	٨٥٤	٠,١
طاوكي	٧٣١	٠,١
طق طق	٥٧٩	٠,١
كوردمير	٥٤١	٢,٣
شيخ عدي	٥٣١	٠,٤
بولخانة	٤٠٩	NA
تويخانة	٥٥	١,٧
جمجمال	١١٠	٣,٤
خور مور	١٣٨	٤,٤
ميران	٣٤	٣,٥
بينا باوي	٤٥	٤,٩
سميل	-	١,٤
المجموع	٧,٧٥٤	٢٧,٢

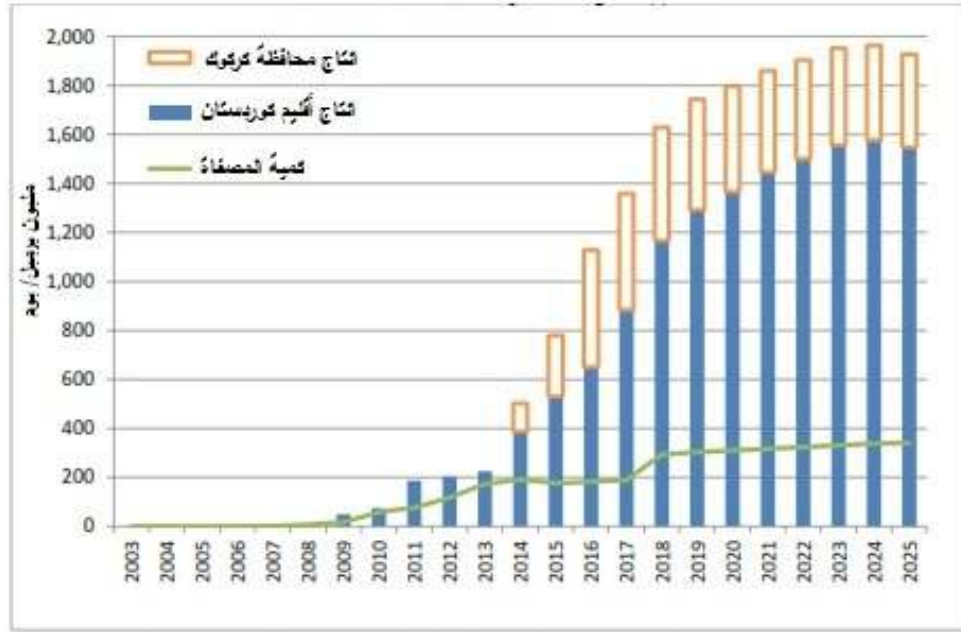
Source: Robin Mills, Under the Mountains: Kurdish Oil and Regional Politics, Oxford Institute for Energy Studies, OIES PAPER: WPM 63, January 2016, p.18.

وفقاً لبيانات شركة ديلويت Deloitte العالمية*، بلغ انتاج النفط في اقليم كردستان ٢٠٢ مليون برميل عام ٢٠١٧، صدر منها ١٨٠ مليون برميل، والمتبقي للاستهلاك المحلي ومصافي التكرير^(٧). وهذا يعد نجاح كبير لاستراتيجية انتاج وتسويق النفط، لان صادرات الاقليم عام ٢٠١٧، تجاوزت صادرات كل من (الغابون ٢٠٠ ألف، والكونغو ٢٩١ ألف برميل/يوم) مجتمعةً، وهي دول أعضاء في منظمة أوبك منذ سنوات.

هكذا، بلغ انتاج النفط في الربع الاول^(٨) والثاني والثالث^(٩) والرابع^(١٠) من عام ٢٠١٨، أكثر من ١٣٩ مليون برميل، كان اجمالي الصادرات عبر الانابيب ١٣٤,٤ مليون برميل. ومن المتوقع ان يرتفع انتاج النفط في اقليم كردستان الى أكثر من ١,٥ مليون برميل/يوم بحلول عام ٢٠٢٥، باستثناء كركوك. (الشكل ١)

أما الغاز الطبيعي، يتركز في الاقسام الوسطى والجنوبية من اقليم كردستان، ومن أبرزها (حقل خورمور وجمجمال). ويقدر احتياطي حكومة اقليم كردستان بـ ١٠٠ - ٢٠٠ ترليون قدم مكعب (٢,٨ - ٥,٧) ترليون متر مكعب، ما نسبته ٣% من مجموع الاحتياطي العالمي.

استناداً إلى دراسة أجرتها هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، يقع إقليم كردستان فوق ٦٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي^(١١)، وفي نوفمبر ٢٠١٥، أكد "توني هيوارد" رئيس شركة شكل (١) توقعات انتاج النفط في اقليم كردستان العراق حتى عام ٢٠٣٥



Source: Robin Mills, Under the Mountains: Kurdish Oil and Regional Politics, OIES PAPER: WPM 63, Oxford Institute for Energy Studies, January 2016, p.24.

Genel Energy التركية للطاقة، امتلاك إقليم كردستان ما يقدر بنحو (٥) تريليون متر مكعب (١٧٧ تريليون قدم مكعب) من الغاز في أراضيها^(١٢). هذه الاحتياطات تفوق بعض كبار موردي الغاز المسال الى الاتحاد الأوربي مثل (النرويج ٦١، ليبيا ٥١، ازربيجان ٤٧، هولندا ٢٣ تريليون قدم مكعب عام ٢٠١٧).

كما قدرت شركة دانة غاز الإماراتية عام ٢٠١٥، احتياطات (خورمور وجمجمال) بحوالي ٧٥ تريليون قدم مكعب من الغاز و٧ مليارات برميل نفط، وهذا يشكل أكبر احتياطي للغاز غير المستغل في الشرق الاوسط، وأكبر بمرتين ونصف من احتياطات حقل "ظهر" قبالة سواحل مصر.^(١٣)

وحسب توقعات منظمة الطاقة العالمية IEA، يصل انتاج الغاز في اقليم كردستان بين ٢٩ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٣٥. بزيادة قدرها ١٤% عن الانتاج الحالي الذي يبلغ ٤ مليار متر مكعب سنوياً.^(١٤) ويستخدم الغاز لتلبية الحاجة المحلية من خلال محطات الطاقة والاستخدامات الصناعية. مع ذلك، تخطط حكومة الاقليم إنشاء خط انابيب لنقل الغاز الطبيعي الى تركيا ومن ثم الى الاسواق الاوربية، بطاقة ١٠ مليارات متر مكعب بحلول عام ٢٠٢٠.

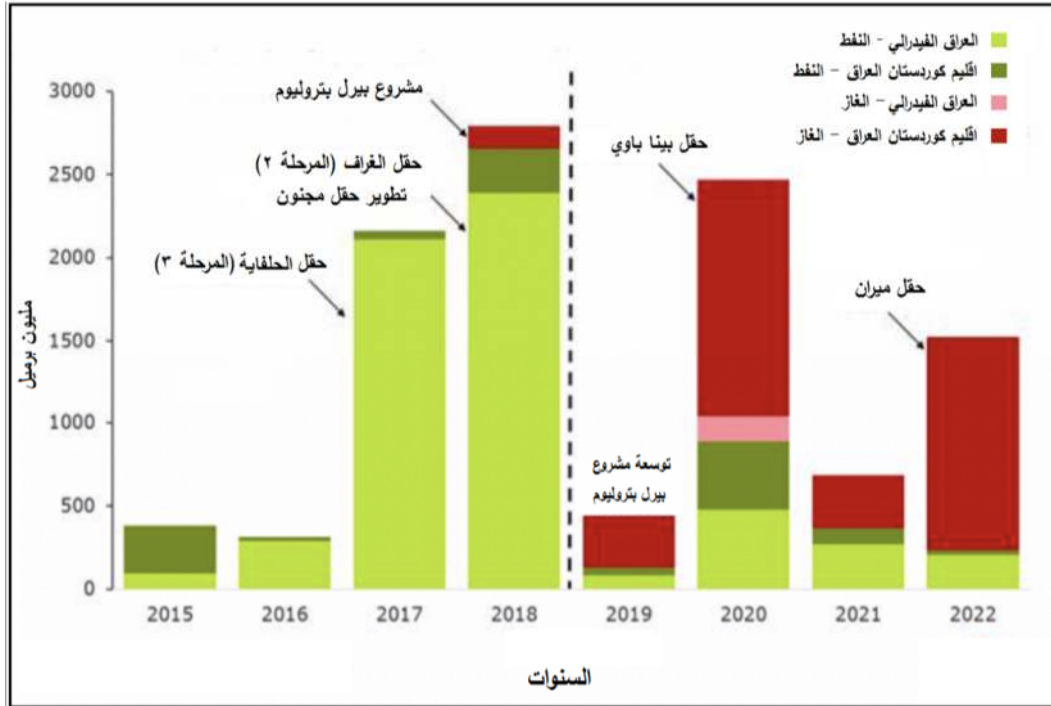
وفقاً لبيانات شركة Rystad Energy المتخصصة في استشارات النفط والغاز، من المتوقع ان ينمو معدل انتاج الغاز الطبيعي في العراق الى ثلاثة اضعاف، أي ٣ مليارات قدم مكعب عام

٢٠٢٢، عما كان عليه عام ٢٠١٧، وبإمكان إقليم كردستان انتاج ٣,٣ مليار برميل من النفط المكافئ عام ٢٠٢٢، نتيجة لمشاريع الغاز الجديدة، واستقرار الوضع الامني والسياسي في الاقليم، شكل (٢). وتقدر احتياطات الغاز الطبيعي في حقلي بينا باوي وميران (تعاقدا عليهما شركة Genel Energy عام ٢٠١٣) بحدود ٢٣٨ مليار متر مكعب، ولديهما قدرة تصدير ٢٠ مليار متر مكعب/سنوياً من الغاز الى تركيا خلال العقدين القادمين.

بلغ انتاج الاقليم عام ٢٠١٨، من الغاز الطبيعي ٤٠٠ مليون قدم مكعب/يوم، و ١٥,٠٠٠ برميل/يوم من النفط، من حقل خورمور العملاق، بعد ان كان ٣٠٠ مليون قدم مكعب/يوم عام ٢٠١٧، وتستهلك هذه الكميات للسوق المحلية، وتمتلك كونسورتيوم بيرل بتروليوم (ائتلاف تقوده شركتا نفط دانة غاز و نفط الهلال) كامل الحقوق في حقل خور مور، وحقق الائتلاف زيادة في الطاقة الانتاجية بلغت ٣٠% خلال ١٠ أعوام. (١٥)

بالإضافة الى التطورات في مجال تطوير واكتشاف موارد الطاقة، قامت حكومة اقليم كردستان بتطوير وتوسيع قدراتها التكريرية، من خلال منشأتين رئيسيتين هما:
 ١- مصفى بازيان في السليمانية، وتدار من قبل القطاع الخاص (Qaiwan Group) وتنتج حالياً ٤٠,٠٠٠ برميل يومياً، وهناك توسيع لزيادة طاقتها الى أكثر من ١٢٥,٠٠٠ برميل يومياً. (١٦)
 ٢- مصفى كلك: يقع في اربيل، ويدار من قبل KAR Group، بقدرة ١٠٠,٠٠٠ برميل يومياً، وهناك خطط لتوسيع القدرة الى ٢٠٠,٠٠٠ برميل يومياً. (١٧)

شكل (٢) مشاريع النفط والغاز الطبيعي في العراق وإقليم كردستان



Source: Rystad Energy, Iraqi Oil Industry Takes A Critical Turn, Apr 24, 2019.
<https://oilprice.com/Energy/Crude-Oil/Iraqi-Oil-Industry-Takes-A-Critical-Turn.html>

ثانياً - سياسة الطاقة في اقليم كردستان

أتاح انهيار نظام البعث في العراق عام ٢٠٠٣، فرصة كبيرة لتطوير قطاع النفط والغاز في اقليم كردستان، لا سيّما بعد اقرار الدستور العراقي عام ٢٠٠٥، وتأسيس وزارة الموارد الطبيعية في الاقليم عام ٢٠٠٦، وقرار قانون النفط والغاز لإقليم كردستان العراق عام ٢٠٠٧، الذي وصفه "تيجيرفان بارزاني" رئيس وزراء حكومة اقليم كردستان آنذاك بـ " لحظة تاريخية"، وانه يتماشى مع الدستور العراقي، وسيكون الاساس للتنمية الاقتصادية، وسيسمح لحكومة اقليم كردستان اختيار المستثمرين الافضل والاكثر خبرة، والاكثر التزاما، وأشار ان هذا القانون هو تجسيد لالتزاماتنا بعراق اتحادي ديمقراطي تعددي.. نعطي الكثير للعراق، ونتلقى الكثير في المقابل".^(١٨) بينما ترى الحكومة المركزية ان هذا القانون غير دستوري وفقاً للمادة ١١٢ (أولاً) من الدستور العراقي والتي توجب إدارة الملف النفطي اتحادياً بمشاركة الأقاليم والمحافظات المنتجة مع الحكومة الاتحادية.

هكذا، شهدت سياسة الطاقة في اقليم كردستان تطورات سريعة، شملت مراحل عدة:

١- اقرار قانون النفط والغاز في الاقليم: في ظل غياب قانون هيدروكربوني عراقي، شرع برلمان كردستان قانون (٢٢) للموارد الطبيعية عام ٢٠٠٧، كأساس لإدارة وتطوير موارد النفط والغاز ضمن حدود الاقليم. وتستند حكومة اقليم كردستان بذلك الى تفسيرها الى مواد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥^(١٩)، بينما ترى الحكومة المركزية في بغداد انها المسؤولة عن ادارة وتطوير الموارد الهيدروكربونية في جميع انحاء العراق، هذه الاختلافات في تفسير مواد الدستور خلق ازمة سياسية حادة بين الطرفين، انعكست سلباً على عملية الاستثمار في مشاريع الطاقة والية تصدير النفط الى الخارج، وتقاسم الايرادات النفطية بين الطرفين.

٢- التعاقدات النفطية في مجال النفط والغاز: وفق المادة (٢٤/أولاً) من قانون النفط والغاز في الاقليم، تم منح وزير الموارد الطبيعية في اقليم كردستان (أشتي هورامي) صلاحية أبرام العقود لاستكشاف وتطوير موارد الطاقة مع شركات محلية وأجنبية. وخلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١١ وقعت حكومة الاقليم (٤٢) عقداً مع شركات النفط العالمية (IOCs)^(٢٠). وتعد شركة إكسون موبيل أول شركة نفط عملاقة تدخل الاقليم^(٢١). وصل عدد التراخيص الى (٦٠) في كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٣.^(٢٢) اضافة الى تراخيص تطوير البنية التحتية ونتاج الطاقة مع شركة روسنفت Rosneft، وغازبروم Gazprom الروسييتين^(٢٣)، وعقود انتاج وتصدير الغاز مع دانة غاز الاماراتية.^(٢٤)

وقعت حكومة كردستان العديد من العقود في قطاع الغاز مع الشركات الاجنبية خلال العقد الماضي، لكن أهم تلك العقود كان مع كونسورتيوم بيرل بترولويوم (ائتلاف نفط دانة غاز

ونفط الهلال) في اذار ٢٠١٩، لرفع انتاج الغاز من حقل خورمور من ٤٠٠ مليون قدم مكعب/ يوم الى ٦٥٠ بحلول عام ٢٠٢١، والى ٩٠٠ مليون قدم مكعب/ يوم، بحلول ٢٠٢٢. (٢٥)

على النقيض من عقود الخدمات الفنية (TSCs) التي اعتمدها حكومة بغداد (تعني دفع رسوم للشركات مقابل خدماتها)، استخدمت حكومة اقليم كردستان "عقود المشاركة في الانتاج (PSCs)" مع شركات النفط العالمية، التي بموجبها تشارك الشركة بين ١٠ - ١٥% من العائدات، بالإضافة الى احتفاظ الشركة بنسبة ٥٥% من الايرادات في بداية الانتاج حتى يتم استرداد كافة تكاليفها. (٢٦) هذه الشروط الأكثر مرونة وفائدة لجهة الشركات الاجنبية مقارنة بنظيرتها في اجزاء اخرى من العراق، الى جانب الاحتياطات الضخمة من النفط والغاز، دفعت كبريات الشركات النفطية العالمية الى الدخول بقوة الى سوق الطاقة في اقليم كردستان من عام ٢٠٠٩، كشركة توتال، واكسون موبيل، وشيفرون، وهانت أوليل، وجينيل انرجي، ودانة غاز، مع غياب واضح للشركات الايرانية بسبب العقوبات الغربية.

هكذا، خلال العقد الماضي، استطاعت دبلوماسية اقليم كردستان من استقطاب ٤٥ شركة للطاقة من أكثر من ٣٠ دولة في العالم. في محاولة لتطوير بنيتها الاقتصادية، وتعزيز موقفها السياسي لدى الغرب، والذي يلاقي تحفظاً من قبل الحكومة الاتحادية في بغداد.

٣- تطوير البنية التحتية لقطاع النفط والغاز الطبيعي

لا يمكن تقييم الاهمية الاقتصادية لثروات الغاز الطبيعي والنفط في اقليم كردستان العراق من خلال معرفة حجم الاحتياطات فقط، بل من خلال الاستثمار الامثل لهذه الثروات، ومن ثم تصديرها الى الاسواق العالمية، وهذا يعتمد بالدرجة الاساس على توفر بنية تحتية متطورة. (٢٧)

على الرغم من وجود كميات ضخمة من الموارد الهيدروكربونية في اقليم كردستان، وحجم الاستثمارات الضخمة في قطاع الطاقة، وقربه الجغرافي من الاسواق الاوربية والاسيوية، الا ان اقليم كردستان يفتقر الى بنية تحتية لتعزيز قدراتها التصديرية، خصوصاً من الغاز الطبيعي. وهذا يفرض تكاليف اضافية على مستثمري النفط والغاز لإنشاء خطوط انابيب جديدة، لاسيما وان جغرافية الاقليم تتميز بطبيعة وعرة ومعقدة.

هناك العديد من الاتفاقيات الاستراتيجية التي أبرمتها حكومة اقليم كردستان لتطوير صناعة النفط والغاز، منها الاتفاقية مع أنقرة في نوفمبر ٢٠١٣ لزيادة صادرات غاز الاقليم إلى تركيا من ٤ مليارات متر مكعب سنوياً في عام ٢٠١٧ إلى ١٠ مليارات متر مكعب بحلول ٢٠٢٠. واتفاقية ٢ يونيو ٢٠١٧، مع شركة روسنفت الروسية في مجال التنقيب والخدمات اللوجستية وتطوير البنية التحتية لمدة ٢٠ عاماً، وتطوير خط انبوب كردستان - تركيا لتصدير النفط بطاقة مليون برميل يومياً. (٢٨) كما أعربت شركة روسنفت عن استعدادها لاستثمار مليار دولار في مشروع مد أنابيب الغاز في إقليم كردستان (قد يبدأ العمل به عام ٢٠١٩) وإيصال

الغاز من الإقليم الى أوروبا عبر البر التركي. رغم ذلك، يعد تطوير سوق الغاز الطبيعي المحلي على المدى القصير أولوية قصوى بالنسبة لإقليم كردستان لأنه يُنظر إلى الغاز على أنه مصدر رئيسي للوقود في الصناعات المحلية وتوليد الطاقة الكهربائية.

ثالثاً: التحديات الجيوسياسية المؤثرة في سياسة النفط والغاز في الإقليم

١- التنافس على النفوذ والموارد بين الحزبين الحاكمين في إقليم كردستان تشهد الساحة السياسية لإقليم كردستان، تنافساً حاداً وانقساماً جغرافياً بين الحزبين الحاكمين (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) قد يؤثر على مستقبل سوق الطاقة "الناشئة" في الإقليم، في ظل اقتصاد يواجه مشكلات هيكلية ترتبط بالفساد وانعدام الشفافية، وسيطرة الأحزاب الرئيسية على كافة مفاصل المؤسسات الحيوية.

أدى اندلاع الصراع بين الطرفين عام ١٩٩٤-١٩٩٦ الى تقسيم جغرافية الإقليم الى أدارتين: الشمالية وتضم (محافظة أربيل ودهوك)، وسيطر عليها الحزب الديمقراطي بقيادة مسعود البارزاني، والجنوبية (محافظة السليمانية و حلبجة) وسيطر عليها الاتحاد الوطني الذي أسسه الراحل جلال الطالباني. وقد غذى هذا الانقسام المناطقي العامل الإقليمي، إيران الداعم الأساسي للاتحاد الوطني، في المقابل تعد تركيا حليف قوي للبارزاني.^(٢٩) نتج عن ذلك، تدخلات اقليمية في الشأن السياسي لإقليم كردستان، وعمليات تهريب النفط الى إيران عبر الصحاريح، وابرار عقود نفطية (غير شفافة) مع شركات تركية، دون الرجوع الى برلمان الإقليم، او حكومة بغداد. بمعنى هناك تباين في سياسة الحزبين الحاكمين فيما يتعلق بالقضايا الخارجية وصناعة النفط والغاز.

كركوك مدينة الذهب الاسود، ومعدل الاتحاد الوطني (حصل على ست مقاعد من أصل ١٢ مقعداً مخصص للمحافظة في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨)^(٣٠)، تعد إحدى مناطق التنافس السياسي بين القوى الكردية. ففي ٢ آذار/مارس ٢٠١٧، داهمت قوة مسلحة تابعة للاتحاد الوطني الكردستاني مقر شركة نفط الشمال في محافظة كركوك، واستولت على عدد من محطات تصدير النفط والغاز الى ميناء جيهان عبر انابيب إقليم كردستان، وبعد هذه الحادثة بسبعة أيام قامت قوة عسكرية تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني بالانتشار في حقل هافانا وياي حسن النفطي غرب كركوك.^(٣١) تداعيات هذا المشهد السياسي قد يؤثر في مستقبل الطاقة في الإقليم، وعلى حجم الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع الحيوي، وبالتالي على العلاقة بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية في بغداد.

٢- الخلافات الجيوسياسية بين حكومة كردستان والحكومة الاتحادية

يتمتع إقليم كردستان بحكم فيدرالي حسب الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وتشكل المناطق المتنازع عليها سياسياً بين حكومة الإقليم والحكومة العراقية، شريطاً يبلغ طوله أكثر من ١٠٠٠ كم يمتد من الحدود الايرانية شرقاً وحتى الحدود السورية غرباً.

تعد مدينة كركوك (الغنية بالثروات الطبيعية) أهم هذه المناطق، وبؤرة الخلافات بين بغداد واربيل بعد ٢٠٠٣. بسبب اهميتها الاستراتيجية لدى الحكومة المركزية وحكومة الاقليم. لم يتم حسم مصير كركوك المتنازع عليه وفق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، بسبب غياب ارادة سياسية قوية وناجحة لدى صناع القرار في بغداد.

في تحول جيوسياسي، سيطر قوات البيشمركة الكوردية على مدينة كركوك وحقولها النفطية في يونيو ٢٠١٤، بعد انسحاب القوات العراقية من المدينة، امام هجوم مسلحي تنظيم داعش. بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ ظهر تقدم ملحوظ في علاقات الطاقة بين الاقليم وبغداد، خلال وضع الية تصدير النفط من الاقليم الى الاسواق الدولية في ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٤، تضمنت قيام الاقليم بتصدير ٥٥٠ الف برميل من النفط يومياً، بواقع ٢٥٠ الف برميل من حقول الاقليم، إضافة الى ٣٠٠ الف برميل من حقول كركوك (قامت بتشغيلها مجموعة كار KAR للنفط والغاز الكوردية في ظل غياب شركة نفط الشمال الفيدرالي)، عبر خط انابيب كوردستان الى تركيا، في المقابل سيحصل الاكراد على ١٧% من الموازنة العامة (٣٢)، مع ذلك، لم تصمد هذه الاتفاقيات طويلاً أمام انعدام الثقة بين كلا الطرفين، وانخفض حصة الاكراد من الموازنة لعام ٢٠١٨ الى ١٢,٦% (٣٣).

في ظل حكومة نوري المالكي، واجه الاقليم تحديات أمنية واقتصادية خطيرة، تمثلت بالحرب على داعش، وخفض ميزانية الاقليم، وتدفق ١,٥ مليون لاجئ الى الاقليم، وهبوط اسعار النفط الى ما دون ٣٠ دولار للبرميل، انعكست سلباً على اداء قطاع الطاقة، وانخفاض النمو الاقتصادي من ٨% عام ٢٠١٣ الى أقل من ١% عام ٢٠١٥. (٣٤)

هذا المناخ السياسي المضطرب، دفع برئيس الاقليم مسعود البارزاني الى اعلان الاستفتاء على الاستقلال عن العراق في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، شملت كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها، رغم التحذيرات القوية من قبل بغداد وطهران وانقرة، ومعارضة المجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية (يعده الاكراد حليف استراتيجي لهم).

على الرغم ان نتيجة الاستفتاء كانت بـ "نعم" لصالح الانفصال الكوردي عن العراق، الا انها جاءت بنتائج كارثية على الاقليم من حيث الوضع الاقتصادي ونتاج النفط، اذ استعادت الحكومة الفيدرالية سريعاً السيطرة على جميع المناطق المتنازع عليها، بما في ذلك كركوك وحقولها النفطية في ١٦ اكتوبر ٢٠١٧، (٣٥) بعدما استثمرت بغداد "الخطأ الاستراتيجي" لحكومة الاقليم في اجراء الاستفتاء، قامت بالتنسيق مع أطراف اقليمية مثل طهران (٣٦) وتركيا للضغط على حكومة الاقليم اقتصادياً وامنياً. مما ادى الى الغاء كافة الاتفاقيات النفطية بين الطرفين، وخسارة الاكراد الكثير من المكاسب السياسية والاقتصادية.

مع ذلك، طرأ تحول في العلاقات بين بغداد واربيل بعد ترأس عادل عبد المهدي الحكومة العراقية الجديدة في أكتوبر ٢٠١٨، معلناً استعداده للتعاون مع اربيل لحل جميع المشاكل العالقة بين الاقليم والمركز. اذ شهدت العلاقات بين الطرفين تطوراً ملحوظاً، تم الاتفاق على ضخ ٥٠ - ٦٠ ألف برميل/ يوم من حقول كركوك، مقارنة مع مستويات ذروة بلغت ٣٠٠ ألف برميل يوميا خلال أشهر ٢٠١٧^(٣٧). كما نصت المادة ١٠/ ثانياً من الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٩، إلزام حكومة اقليم كردستان تصدير ٢٥٠ ألف برميل نفط/يوم من حقول الاقليم وتسويقها عن طريق شركة تسويق النفط الوطنية(سومو)، وتسليم جميع الإيرادات الفيدرالية إلى الخزينة المركزية، مقابل التزام الحكومة الاتحادية بدفع رواتب موظفي الاقليم. مع ذلك، لم تقوم حكومة الإقليم بتسليم شركة "سومو" الإيرادات النفطية المتفق عليها في ميزانية ٢٠١٩، بالرغم من قيام الحكومة الاتحادية بدفع رواتب موظفي الإقليم.

وفي هذا السياق، جرت جولة من مباحثات بين الطرفين في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٩، بشأن الملفات الخلافية منها الية تصدير النفط وحصّة الإقليم من الميزانية الاتحادية، توصل الطرفين الى اتفاق يلزم الإقليم بتسليم شركة سومو الوطنية ٢٥٠ ألف برميل يوميا مطلع ٢٠٢٠^(٣٨). وجاء هذا الاتفاق قبل أسبوع من استقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في ١ كانون الأول نتيجة لاندلاع احتجاجات (بدأت في ٢٥ تشرين الأول) شملت جميع المحافظات الجنوبية والعاصمة بغداد، بسبب الفساد المتفشي ونقص الوظائف وضعف الخدمات العامة. هذه البيئة السياسية المضطربة، قد تعقد مشهد العلاقة بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية حول إيجاد حل للقضايا العالقة بين الطرفين، وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، في ظل استمرار حكومة تصريف أعمال، واستمرار التظاهرات، ومطالبه المتظاهرين بتغيير النظام السياسي في العراق.

المبحث الثاني: الفواعل الاقليمية والدولية المؤثرة في صناعة الطاقة في الاقليم

لا يقتصر تطوير صناعة الطاقة في اقليم كردستان العراق على شركات القطاع الخاص والجهات المحلية، بل هناك العديد من الفواعل الاقليمية والدولية التي تلعب دور فعال ومؤثر في تطوير صناعة الطاقة في الاقليم، وتنبأين ادوارهم بحسب دوافعهم واولوياتهم.

أولاً: الفواعل الاقليمية:

١- تركيا: تتمتع تركيا بموقع استراتيجي مهم في جغرافية الطاقة كدولة عبور بين الموردين مثل اقليم كردستان وإيران واذريجان وروسيا من جهة، والمستهلكين مثل الاتحاد الاوربي من جهة اخرى، وتستخدم سياسة "دبلوماسية الانابيب" مع هذه الجهات لتنويع امداداتها من النفط والغاز

الطبيعي. ومع النمو الاقتصادي المتسارع خلال القرن الماضي، أصبحت تركيا واحدة من أسرع اسواق الطاقة نمواً في العالم.

وفقاً لبيانات معهد الاحصاء التركي، ارتفعت واردات أنقرة من الطاقة بنسبة ١٠,٦% في شهر اذار/ مارس ٢٠١٩ مقارنة بالشهر نفسه من العام ٢٠١٨. وبلغت كلفة هذه الواردات ٣,٨ مليار دولار. كما اظهرت بيانات المعهد السنوية لعام ٢٠١٨، ارتفاع قيمة واردات تركيا من الطاقة الى ٤٣ مليار دولار، بعد ان كانت ٣٧,٢ مليار دولار عام ٢٠١٧، بزيادة قدرها ١٣,٥% (٣٩)، هذه الارقام تدفع أنقرة الى البحث عن موردين جدد، وتشجع شركات الطاقة الى الاستثمار خارج حدودها، لا سيما في اقليم كوردستان العراق، حيث القرب الجغرافي والاحتياجات الضخمة، وبالتالي، تقليل اعتمادها على روسيا وإيران.

يجاور اقليم كوردستان العراق، تركيا، بخط حدودي طوله (٣٥٢) كم، يشكل البوابة الاستراتيجية لتركيا نحو العراق ودول الخليج العربي في قضايا التفاعلات التجارية وأمن الطاقة. (٤٠) أصبحت تركيا المستثمر الاول في المنطقة، من خلال شركاتها العاملة في الاقليم أكثر من ١٠٠٠ شركة عام ٢٠١٦، في مجال البنية التحتية والبناء والطاقة، (٤١) تطورت العلاقات الاقتصادية بين انقرة واريل، وبلغ حجم التجارة الدولية أكثر من ٨ مليارات دولار.

بعد الانسحاب الامريكى من العراق عام ٢٠١١، دخلت حكومة الاقليم والحكومة العراقية في نزاع مفتوح حول مشاريع وإيرادات الطاقة. (٤٢) لا سيما عندما سمحت أنقرة لإقليم كوردستان بتصدير النفط عبر ميناء جيهان، بدون موافقة بغداد. (٤٣) هذه الوضعية مهدت الطريق أمام التقارب التركي-الكوردي، وبالتالي دعمت دور انقرة في تفاعلات الطاقة مع الاقليم.

لعبت تركيا دوراً مهماً في تطوير قطاع النفط والغاز في الاقليم، من خلال شركات الطاقة، اذ ساهمت شركة Genel Energy*، في انتاج وتصدير اول شحنة من نفط الاقليم (حقلي طق طق وطاوكي) بواسطة الشاحنات الى الموانئ التركية في يونيو ٢٠٠٩. (٤٤) حسب بيانات الشركة تم انتاج ٢٠٦ مليون برميل نفط من حقل طق طق خلال ١٠ سنوات الماضية، بلغت ارباحها أكثر من ١٢ مليار دولار. (٤٥) وفي ٢٣ مايو ٢٠١٤، تم بيع أول دفعة من النفط الخام (مليون برميل) بقيمة ١١٠ مليون دولار الى الاسواق الاوربية عبر خط انابيب كوردستان - جيهان الذي تم انشائه حديثاً في الاقليم، (٤٦) لعبت تركيا دور الوسيط بين بغداد واريل بشأن تقاسم إيرادات النفط المصدر. حسب بيانات شركة ديلويت Deloitte العالمية، عام ٢٠١٨ بلغ اجمالي صادرات حقول الاقليم عبر الانابيب ١٣٤,٤ مليون برميل اي بمعدل ٣٧٣ برميل في اليوم، بلغ مستحقات شركات النفط التركية أكثر من ١,١ مليار دولار.

على صعيد الغاز، تستورد تركيا ٩٩% من الغاز الطبيعي (تستهلك ٥٠ مليار قدم مكعب من الغاز سنوياً (نصفها من روسيا) (٤٧) وبتكلفة ٦٠ مليار دولار سنوياً. وقد يكون إقليم كوردستان

البديل المحتمل لواردات الغاز التركي، بعد انتهاء عقود أنقرة طويلة الاجل للغاز مع أذربيجان عام ٢٠٢١، وروسيا في عام ٢٠٢٥، وإيران في عام ٢٠٢٦. (٤٨) كما ان مصادر الغاز الطبيعي في الإقليم أكثر قريباً لتركيا من إيران وروسيا وأذربيجان، وأقل تكلفة.

سجلت شركة "جينل انيرجي" حضوراً متميزاً في قطاع الغاز في إقليم كردستان، ففي عام ٢٠١٤ وقعت اتفاقية "مشاركة في الإنتاج" مع حكومة الاقليم في حقلي "ميران وبينا باوي" للغاز. وفي يناير ٢٠١٨، قدرت الشركة اجمالي حجم موارد الغاز في هذين الحقلين بحوالي ١٤,٨ تريليون قدم مكعب (ما يعادل ٤٢٣ مليار م^٣) بزيادة قدرها ٤٥% مقارنة بنهاية ٢٠١٦، وذلك بعد تطويرهما. (٤٩) وهذا يعزز احتياطي الغاز الطبيعي في اقليم كردستان. ومن المتوقع ان يصل اجمالي انتاج هذين الحقلين الى ٢٠ مليار م^٣ على المدى المتوسط.

يدرك صناع القرار في تركيا أهمية موقع إقليم كردستان كبوابة اقتصادية واستراتيجية، لاسيما في قضايا تنويع موارد الطاقة. وقد صرح داوود أوغلو رئيس الوزراء السابق، بما معناه، " ان الهدف من سياسة الطاقة التركية هو استمرار تدفق النفط عبر انبوب كردستان - تركيا". (٥٠) أي ان أنقرة لا يمكنها تجاهل موارد الطاقة في جوارها الجغرافي، بأسعار أقل، ودون معوقات خارجية. خصوصاً، وهي تطمح ان تتحول الى محور اقليمي للطاقة A regional energy hub في الشرق الاوسط. وهذا من الصعب تحقيقه في ظل وجود عدد من اللاعبين في معادلة الطاقة الدولية(روسيا)، والاقليمية(إيران).

على الرغم من تدهورت العلاقات الكوردية-التركية أثر اعلان الاقليم الاستفتاء، وأطلاق الجيش التركي مناورات عسكرية مع الجيش العراقي على الحدود المشتركة بين الطرفين في اليوم الثاني للاستفتاء، أي في ٢٦ ايلول/سبتمبر ٢٠١٧، وتحذير الرئيس أردوغان من عواقب اعلان استقلال كردستان، بقوله "سيتركوا في حالة تأزم عندما نبدأ بفرض العقوبات، وسوف ينتهي الأمر عندما نغلق الصنابير النفطية، وستختفي جميع عائداتها". (٥١) الا ان الحكومة التركية لم تغلق انبوب نقل النفط عبر اراضيها، ولا منافذها الحدودية مع الاقليم، عكس ايران، بسبب هيمنة المصالح المشتركة على الاختلافات السياسية.

القضية الأكثر أهمية لكل من حكومة اقليم كردستان وتركيا هي أمن الطاقة، يختلف مفهوم أمن الطاقة حسب الموقع الجغرافي لكل منهم في سلسلة الطاقة (Energy chain)، حيث يركز أمن الطاقة عند تركيا باعتبارها دولة مستهلكة (consumer) على أمن الإمدادات؛ أي ضمان إمدادات طاقة كافية من مصدرين موثوق بهم، مع ضمان الوصول الآمن لهذه الامدادات من دون مخاطر جيوسياسية لإعاقتها. بينما يقصد به عند حكومة كردستان باعتبارها منتجة (Producer) على أمن الطلب؛ بمعنى ضمان انتاج كافٍ من مصادر الطاقة، مع ضمان الطلب المستمر عليها، وبأسعار مرتفعة. السؤال الأهم هو، هل بإمكان ضمان أمن خط الأنابيب طالما

بقيت تركيا، في الواقع، في حالة حرب مع حزب العمال الكردستاني pkk (في فبراير ٢٠١٦، قام الحزب باستهداف خط الانابيب، مما أدى الى خسارة الاقليم ٢٥٠ مليون دولار، بعد توقف الخط لمدة ثلاثة اسابيع)، واربيل في حالة نزاع مع بغداد حول المناطق المتنازع عليها و النفط كركوك؟ يعد تنويع اسواق الطاقة أمراً ضرورياً لإقليم كردستان، يشكل انبوب كردستان - جيهان الشريان الحيوي الوحيد لاقتصاد الاقليم "الريعي"، وهناك خطط لتوسيع صادرات النفط من خلال هذا الخط، وكذلك تطوير برنامج لتصدير الغاز. بمعنى، ان الوضع الجيوبوليتيكي لإقليم كردستان يجعلها تعتمد بالدرجة الاولى على تركيا كمر للتصدير. وهناك إمكانية لتطوير العلاقات بين الطرفين، لا سيما مع تسنم نيجيرفان بارزاني رئاسة الاقليم في ١٠ حزيران ٢٠١٩، ولقائه أردوغان في تركيا في ٢١ حزيران/يونيو.

أما تركيا، فعندما يتعلق الأمر بموارد الطاقة، نجد إنها تضع أهدافها الاقتصادية فوق حساباتها السياسية، ومثال ذلك علاقاتها مع اقليم كردستان وإيران. اذ يشكل أمن الطاقة المحرك الرئيسي لسياساتها الخارجية، في ظل الظروف الاقتصادية الغير مستقرة التي تمر بها، ومحاولة تأمين حاجاتها من موارد النفط والغاز لمواكبة نموها الاقتصادي، الذي يُعد أحد أدوات قوتها الصاعدة اقليمياً؛ لا سيما بعد توقفها عن شراء النفط الإيراني في مايو ٢٠١٩، نتيجة العقوبات الامريكية على صادرات إيران النفطية. لذلك سيحاول الاتراك تقوية نفوذهم في سوق الطاقة في إقليم كردستان، من خلال توثيق علاقاتهم مع حكومة أربيل، وجعل الأخيرة شريك رئيسي لأنقرة في نقل وتسويق موارد الطاقة من الإقليم الى الأسواق الدولية عبر خط أنابيب TANAP الذي ينقل غاز جنوب القوقاز الى أوروبا عبر الأراضي التركية. وبالتالي، تقليل الضغط الروسي والايراني على أمن الطاقة في تركيا.

٢- إيران: على عكس تركيا، لم يكن لإيران دور نشط في صناعة النفط والغاز في العراق عامة، واقليم كردستان خاصة (بسبب العقوبات الغربية، وانشغالها في الازمة سوريا)، بل كان لاعباً مهماً في الخريطة السياسية العراقية. اذ تعد الاخيرة احدى اهم ساحات النفوذ الإيراني في الشرق الاوسط، ومن اولويات طهران "الاستراتيجية" هو وجود عراق موحد وحكومة مركزية قوية "شيعية" في بغداد. على صعيد اقليم كردستان، تمتلك إيران نفوذاً على حكومة الاقليم بحزبيه الحاكمين (الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني)، وتحاول طهران موازنة قوة وتأثير تركيا في العراق وحكومة الاقليم. (٥٢)

استجابةً للضغوط الامريكية، أوقفت أربيل تدفق النفط (عبر الصهاريج) الى إيران في ١٥ فبراير/شباط ٢٠١٩، بعد ان جمدت بغداد اتفاقية التبادل النفطي المشترك مع إيران في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨، تضمنت تصدير ٥٥ ألف برميل/يوم عبر خط كركوك - كرمنشاه، لغرض تكريرها في المصافي الايرانية، واسترجاعها الى العراق ثانيةً. (٥٣)

ان سياسية الولايات المتحدة لتصدير صادرات النفط الايراني، جعل من العراق ثاني أكبر منتج للنفط في اوبك بعد السعودية، وخامس أكبر احتياطي نفط مؤكد في العالم، حيث بلغ متوسط صادرات العراق ٤,٥ مليون برميل/يوم في ٢٠١٨. هناك خطط لرفع مستوى الانتاج الى ٥ مليون برميل نهاية ٢٠١٩ والى ٨,٥ مليون/يوم بحلول ٢٠٢٥، بعد تحديث البنية التحتية للطاقة. (٥٤) هذا يجعل من العراق عملاق للطاقة في المنطقة، وبالتالي، يضعف من مكانة إيران كلاعب اقليمي للطاقة في المنطقة، لا سيما بعد انخفاض صادراتها النفطية الى أدنى مستوى في مايو/ايار ٢٠١٩ الى نحو ٤٠٠ ألف برميل/يوم. (٥٥) وفي حال تم رفع العقوبات عن طهران، سيكون للأخيرة تأثير ونفوذ أكثر في قطاع الطاقة في العراق واقليم كردستان، وذلك لعدة اسباب:

- ١- صفقات النفط والغاز بين أربيل وانقرة، تحد من نفوذ إيران على تركيا، وستكون أكثر استراتيجية عندما يتم ضخ الغاز من اقليم كردستان الى تركيا بسعر أقل من الغاز الايراني.
- ٢- تطور صناعة الطاقة في اقليم كردستان قد يضعف من قيمة سوق الطاقة الايراني لدى تركيا والدول الغربية، ويجعل من الاقليم منافساً قوياً لإيران.
- ٢- القرب الجغرافي، حيث تقع ثروات الاقليم بالقرب من الحدود التركية، على عكس حقول الغاز الايرانية التي تقع في جنوب البلاد. وهذا يعطي افضلية لتوريد النفط والغاز مستقبلاً من الاقليم الى اوروبا عبر الاراضي التركية، مقارنة بإيران.

ثانياً: دور الفواعل الدولية:

١- روسيا: تعد دبلوماسية الطاقة احدى أهم ادوات السياسة الخارجية الروسية، التي تتبعها في منطقة الشرق الاوسط، (٥٦) ومنها سوريا والعراق واقليم كردستان العراق. ذلك لإعادة مكانتها العالمية، واجتذاب الاستثمارات المستقبلية لاقتصادها المتعثر بسبب العقوبات الغربية. وبالتالي، هندسة خريطة الطاقة في المنطقة وفق أولوياتها الاستراتيجية.

في أغسطس ٢٠١٢، دخلت كل من شركة "لوك أويل" وغاز بروم " الروسية سوق الطاقة في اقليم كردستان بعد توقيع صفقتين للتنقيب ونتاج النفط، حصلت بموجبها غازبروم على ٤٠% من حقل كرميان، و ٨٠% من حقل طليح وشاكال (٥٧) لتصبح رابع شركة نفطية كبرى تدخل المنطقة كمنافس للأميركتين (اكسون موبيل وشيفرون) وتوتال الفرنسية.

خلال زيارته الى موسكو في فبراير ٢٠١٣، التقى مسعود البارزاني رئيس اقليم كردستان بالرئيس بوتين ورئيس شركة غازبروم أليكسي ميلر، وتناول اللقاء سبل تطوير قطاع الطاقة. هذه الاتفاقيات أثار حفيظة بغداد، التي ترى ان أي اتفاقية للطاقة يجب ان تحظى بموافقتها.

في ١ حزيران/يونيو ٢٠١٧، خلال "منتدى سان بطرسبورغ الاقتصادي الدولي" وقعت حكومة اقليم كردستان وشركة روسنفت الروسية اتفاقية لمدة ٢٠ عاماً حول التعاون في مجال الاستكشاف ونتاج الموارد الهيدروكربونية. (٥٨) في سبتمبر ٢٠١٧، تم توسيع التعاون ليشمل

انشاء خط انابيب الغاز الطبيعي (من المقرر ان يبدأ العمل به عام ٢٠١٩) بطاقة ٣٠ مليار م^٣ سنوياً، وتزويد محطات الطاقة والمصانع في الاقليم، ونتاج الغاز لتصديره الى الاسواق العالمية، وتصل قيمة هذه الصفقة أكثر من مليار دولار. (٥٩) الكميات التي تحاول روسنت تصديرها من اقليم كوردستان الى أسواق التصدير كبيرة، وتمثل ٦% من إجمالي الطلب على الغاز في أوروبا ونحو سدس حجم صادرات الغاز الروسية (عام ٢٠١٨ وردت روسيا ٢٠٠ مليار متر مكعب من الغاز الى اوروبا).

كل هذه التطورات سبقت عملية الاستفتاء في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧، التي اتخذت موسكو منها موقفاً محايداً، على عكس القوى الدولية الاخرى، اذ دعا وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" الى احترام التطلعات الوطنية لأكراد العراق. (٦٠)

المهم هو ما حدث من تطورات بعد الاستفتاء، في ٨ أكتوبر ٢٠١٧، صرح وزير الطاقة الروسي " ألكسندر نوافك"، قائلاً " سنربط خط أنابيب النفط والغاز في إقليم كردستان بالبحر الأسود". (٦١) هذا يؤكد مدى تأثير موسكو بسياسة الطاقة في الإقليم، وعدم رغبتها بظهور إقليم كوردستان كمنافس للغاز الروسي في الأسواق الاوربية مستقبلاً. وحسب المنظور الروسي، فإن توريد الغاز الكوردي في اوروبا يشكل تهديداً استراتيجياً لموسكو.

في ١٨ أكتوبر ٢٠١٧، وقعت روسنت وحكومة الاقليم الوثائق المطلوبة فيما يتعلق بخمس كتل استكشافية في الاقليم، بكلفة ٤٠٠ مليون دولار، حصة روسنت منها ٨٠%. وفي ١٩ اكتوبر (اي بعد يومين من دخول القوات العراقية الى كركوك) استحوذت روسنت على ٦٠% من ملكية خط انابيب نفط كوردستان-جيهان التركي، مقابل ١,٨ مليار دولار.

علاوة على ذلك، قدمت الشركة الروسية قرضاً بقيمة ١,٢ مليار دولار الى حكومة اقليم كوردستان لتسديد مستحقات الشركات النفطية وموظفي الاقليم، تأتي هذه الاستثمارات الروسية، التي بلغت ٣,٥ مليار دولار، في وقت شهدت الساحة السياسية بين بغداد واربيل توتراً حاداً. (٦٢) بسبب عملية الاستفتاء التي جاءت بنتائج عكسية "سياسياً واقتصادياً" على اقليم كوردستان.

في ٢٥ ايار/مايو ٢٠١٨، خلال "منتدى سان بطرسبورغ الاقتصادي الدولي" وقعت شركة روسنت وحكومة اقليم كوردستان اتفاقية جديدة لتطوير البنية التحتية للغاز، وهذا ما أكده الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال المؤتمر الصحفي في ٧ حزيران/مايو ٢٠١٨، بقوله "ان عقود الطاقة مع اقليم كوردستان "واعدة" و "بعيدة المدى". (٦٣) تهدف هذه الصفقات الى تعزيز النفوذ الروسي في جغرافية الطاقة في الشرق الاوسط، حيث تشهد المنطقة تنافساً قوياً بين القوى الكبرى للوصول الى اسواق الطاقة الناشئة. هذه العلاقات المتطورة قد تؤسس لشراكة استراتيجية بعيدة المدى في مجال الطاقة، بعد اعلان رئيس شركة "روسنت" إيغور ستتشين في المؤتمر السنوي لمساهمي الشركة، عن عزم الاخيرة البدء بمجموعة كبيرة من أنشطة الاستكشاف في إقليم

كوردستان، وكذلك استخراج وتصدير النفط خلال ٢٠١٩. (٦٤) رغم ذلك، ان الخطط والاستثمارات الروسية في الإقليم لا تخلو من مخاطر، وتعتمد على مدى تطور الوضع الجيوسياسي في الإقليم، وحل المشكلات بين بغداد واربيل، وبإمكان للولايات المتحدة "كلاعب رئيسي" ان يحد من النفوذ السياسي الروسي في المنطقة.

ويرجع سبب التمركز الكوردي نحو الدب الروسي الى اسباب عدة:

- ١- لروسيا علاقات تقليدية جيدة مع أكراد العراق منذ اربعينيات القرن الماضي. (٦٥) وباعتبارها قوة دولية كبرى، ولاعب مؤثر في سياسات الطاقة الاقليمية، ولها نفوذ كبير في المنطقة، لذا لجأت اليها حكومة الاقليم ايماناً منها لحماية اولوياتها السياسية والاقتصادية.
- ٢- دخول الشركات الروسية الى سوق الطاقة في اقليم كوردستان منح الاخير دعماً سياسياً، لا سيما خلال عملية الاستفتاء، رغم معارضة حلفائه المقربين (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة).
- ٣- استطاعت موسكو انقاذ حكومة اقليم كوردستان من انهيار اقتصادي وشيك، بعد ان دفعت للإقليم مسبقاً ٢,١ مليار دولار مقابل صفقات نفطية غير معلنة.
- ٤- ترى حكومة الاقليم ان تفاعلات الطاقة مع موسكو تساعد في تنويع علاقاتها الخارجية وحماية مصالحها، بعد ان غادرت العديد من الشركات الاوربية والأمريكية إقليم كوردستان، وبدأت باستثمارات ضخمة جنوب العراق.

مع ذلك، يجب على صناع القرار في حكومة الاقليم ان يدركوا جيداً ان هذا التقارب الكوردي-الروسي الذي لم يترجم على أرض الواقع، يجب ان لا يكون على حساب المصالح الامريكية، طالما كانت الاخيرة هي القوة الرئيسة الداعمة (سياسياً وعسكرياً) لإقليم كوردستان خلال العقدين الماضيين.

- ٢- **الولايات المتحدة الامريكية:** يعد العراق واقليم كوردستان إحدى أهم المناطق الحيوية بالنسبة للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية الامريكية، كونها جزء من ساحة التنافس بين القوى الكبرى على موارد الطاقة في المنطقة. اذ تستورد واشنطن ١٧% من اجمالي صادرات العراق النفطية. لعبت الشركات الامريكية دور فعال في قطاع الطاقة في العراق عامة، واقليم كوردستان خاصة. لا سيما شركة اكسون موبيل وشيفرون وهيس وأويل، التي عملت بنشاط في المنطقة، رغم ممانعة الحكومة العراقية لصفقات الطاقة بين حكومة الإقليم والشركات الأجنبية، مما زادت التوترات بين بغداد واربيل.

في اكتوبر ٢٠١١، تحدى عملاق الطاقة "اكسون موبيل" حكومة بغداد بتوقيعه أول صفقة للتنقيب عن النفط مع حكومة إقليم كوردستان، رغم تهديدات نوري المالكي، الذي بعث برسالة الى الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" يطالبه بالضغط على شركة إكسون لإلغاء الصفقة، لاسيما وان الكتل الاستكشافية "الست" (القوش- بعشيقه - بيرمام - بيتواتا- شرق عربت - قره هنجير)

التي فازت بها أكسون موبيل تقع ثلاثة منها ضمن المناطق المتنازع عليها بين الطرفين. كانت الصفقة محرجة لواشنطن، لان الاخيرة كانت تدعم حكومة المالكي، وتؤكد على وحدة الأراضي العراقية. (٦٦) في المقابل اعتبر الاكراد ان عقد اتفاقية مع العملاق اكسون موبيل بمثابة انتصار سياسي لهم، لأنها فتحت الباب امام شركات أخرى لدخول سوق الطاقة في الإقليم، مثل شيفرون وتوتال، واخرها غازبروم الروسية.

بإمكان الولايات المتحدة وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، دعم تصدير الغاز في إقليم كردستان لمواجهة الضغط الجيوسياسي الذي يسببه روسيا على أوروبا، وذلك من خلال مساهمة الإقليم بمشروع خط TANAP، الذي يدعمه الولايات المتحدة بقوة. لا سيما وان احتياطات إقليم كردستان من الغاز الطبيعي (٥,٧ تريليون متر مكعب)، يؤهلها ان تكون واحدة من الموردين المحتملين لهذا الخط بطول ٢٠٢٢، بقدرة ١٠ مليار متر مكعب سنوياً.

تتمتع الولايات المتحدة بنفوذ كبير في الساحة السياسية لإقليم كردستان، وهي تضغط على الحزبين الحاكمين لتقريب وجهات النظر حول القضايا الخلافية بينهم، وتدعم الإصلاح الاقتصادي والاستقرار السياسي في الإقليم، الذي يشكل بوابة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

وتحاول واشنطن استخدام نفوذها على أربيل وبغداد لغرض تصحيح مسار العلاقات بين الطرفين، وترى ان وجود عراق قوي وموحد، ينعّم باستقرار سياسي وأمني، يقلل من النفوذ الإيراني على العراق، وهذا جزء من استراتيجية الرئيس "ترامب" الجديدة تجاه إيران.

هكذا، تعد مشاركة واشنطن أكثر حتمية في المشهد السياسي الكوردستاني والعراقي، نتيجة للتدخلات الإقليمية (تركيا وإيران) والدولية (روسيا) التي تحاول كل منها تطبيق اجندتها السياسية وتوسيع نفوذها في قضايا السياسة وأمن الطاقة في المنطقة من خلال دعم حلفائهم المحليين.

الاستنتاجات:

١- تعد الطاقة أحد أهم الادوات التي توجه علاقات اقليم كردستان، وتعقد الاخيرة آمالاً كبيرة على النفط والغاز من اجل الحصول على مكاسب جيوسياسية. رغم ذلك، لم تغير هذه الموارد الكثير من المعطيات السياسية والاقتصادية، بل شكلت مصدراً للضغط السياسي على الاقليم.

٢- جيوبوليتيكياً، موقع إقليم كردستان- الحبيس- غير الساحلي، دفعت حكومة الاقليم الى الاستعانة بالجغرافية التركية لتصدير النفط الى الأسواق العالمية. مما أكسبت تركيا نفوذاً سياسياً على حكومة الإقليم، وعززت مكانتها في سياسة الطاقة في إقليم كردستان.

٣- رغم ان موارد الطاقة عززت الرخاء الاقتصادي ومكانة الإقليم الى حد ما، الا انها تعد واحداً من أكثر التحديات الجيوسياسية المؤثرة على محور بغداد - أربيل - أنقرة.

٤- تعد بغداد عمقاً استراتيجياً لإقليم كردستان، وتمثل الأخير بوابة العراق الشمالية نحو الأسواق الأوروبية عبر تركيا، وممر حيويًا لنقل النفط من الشمال إلى الجنوب وبالعكس.

٥- تواجه سوق الطاقة "الناشئة" في إقليم كردستان جملة من التحديات ذات أبعاد قانونية وأمنية وسياسية. فالجدل القانوني القائم بين حكومة إقليم كردستان العراق والحكومة المركزية في بغداد فيما يخص تفسير مواد الدستور العراقي الخاصة بالنفط والغاز، يشكل عائقاً أمام تطوير صناعة الطاقة، وجذب الاستثمارات الأجنبية. كذلك الصراع حول ترسيم الحدود الإدارية بين الإقليم وباقي أجزاء العراق، تشكل تحدياً سياسياً وأمناً قد تنعكس على مجمل العملية السياسية في العراق، إذا لم تتم إيجاد معالجة حقيقية لها.

٦- يدرك صناع القرار السياسي في بغداد، انه من غير الممكن تقويض سياسة النفط والغاز في إقليم كردستان، أو تصفير صادرات الإقليم النفطية. في المقابل، ونتيجة للتداعيات الكارثية لعملية استفتاء كردستان، باتت حكومة الإقليم تنفهم حقيقة، هي ان بناء سياسة اقتصادية أحادية ومستقلة عن بغداد بالاعتماد على الموارد النفطية بشكل كامل- في ظل عدم امتلاكها منفذاً بحرياً وجوار جغرافي لا تدعمها بالكامل- تجعل من الصعوبة بمكان اعلان دولة كردية مستقلة، لذا من الضروري على حكومة الإقليم عقد شراكة استراتيجية مع الحكومة العراقية في مجال الطاقة. وبالتالي، الحد من التدخلات الإقليمية والدولية في سياسة الطاقة لإقليم كردستان.

التوصيات:

١- يجب تصفير المشكلات بين أربيل وبغداد، فيما يخص قضية المناطق المتنازع عليها وفق الدستور العراقي، وإيجاد آلية مشتركة لتصدير موارد الطاقة، وتقاسم الواردات بشكل عادل، بعيداً عن حسابات الربح والخسارة.

٢- على الأحزاب الكردية الحاكمة النأي عن سياسة المحاور، في علاقاتها الخارجية إزاء طهران وأنقرة، واعتماد سياسة نفطية موحدة، تعزز مكانة واقتصاد الإقليم في المنطقة.

الهوامش والمصادر:

(*) وردت تسمية "المناطق المتنازع عليها" في نص المادة (١٤٠) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بما يلي:
أولاً: - تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، بكل فقراتها.

ثانياً: - المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية، والمنصوص عليها في المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، تمتد وتستمر إلى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور، على ان تنجز كاملةً (التطبيع، الإحصاء، وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها، لتحديد إدارة مواطنيها) في مدة أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الأول سنة ٢٠٠٧.

ونتيجة لعدم تطبيق بنود هذه المادة في موعدها المحدد، باتت مسألة المناطق المتنازع عليها احدى اهم محاور الخلاف بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم منذ أكثر من عقد من الزمن.

هكذا، ومن خلال طلب قدمه مجلس النواب العراقي الى المحكمة الاتحادية العليا بكتابه العدد (ش.ل/٩/٧٥٨٣) في ٢٠١٩/٧/١٥، حول تفسير نص المادة (١٤٠) من الدستور من حيث سريانها من عدمه. فقد قررت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٨ بالعدد (٧١/اتحادية/٢٠١٩) ما يلي: (بقاء سريان المادة (١٤٠) من دستور جمهورية العراق في الوقت الحاضر ولحين تنفيذ مستلزماتها وتحقيق الهدف من تشريعها على وفق الخطوات المرسومة في المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية). <https://www.iraqfsc.iq/t.2019/>.

١- حكومة إقليم كردستان العراق، وزارة الموارد الطبيعية. <http://mnr.krg.org/index.php/en/gas>.

2- Ministry of Natural Resources, Kurdistan Regional Government, 25 August 2013.

<http://mnr.krg.org/index.php/en/oil/vision>

3- International Energy Agency (IEA), World Energy Outlook Special Report, Iraq Energy Outlook, October 2012, p. 52.

4 - United States Geological Survey, 2000.

5- Kurdistan Regional Government, Ministry of Natural Resources, oil Production, export, and Consumption, Report 2014.

6 - Kurdistan Regional Government, Ministry of Natural Resources, oil Production, export, and Consumption, Report 2015.

(*) في أواخر ٢٠١٦، تعاهد المجلس الاقليمي لشؤون النفط والغاز في اقليم كردستان مع شركة "ديلويت" العالمية لغرض اجراء مراجعة شاملة وتدقيق لصادرات نفط كردستان واستهلاكها المحلي وعائداتها للسنوات السابقة واللاحقة. ولحد الان اصدرت الشركة ست تقارير لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

7- Kurdistan Region Iraq, Oil & Gas Sector Review, January 1, 2017 to June 30, 2017.) website: <http://cabinet.gov.krd/>

8 - Kurdistan Regional Government of Iraq, Oil production, export, consumption and revenue for the period 1 January 2018 to 31 March 2018, Deloitte, 12 August 2018. And, Oil production, export, consumption and revenue for the period 1 April 2018 to 30 June 2018, 11 December 2018.

٩- صادرات واستهلاك وايرادات النفط لحكومة اقليم كردستان العراق خلال الفترة من ١ تموز ٢٠١٨ الى ٣٠ ايلول ٢٠١٨. <http://www.basnews.com/index.php/ar/economy/kurdistan/504736>.

١٠ - حكومة اقليم كردستان العراق، شركة ديلويت العالمية تنشر تقريرها السادس حول مراجعة وتدقيق قطاع

النفط والغاز في إقليم كردستان، ٣٠ ايار ٢٠١٩. <http://www.gov.krd/?l=14>.

11 - Stephen A. Elliott & Louis B. Beryl, Natural Gas Development in Kurdistan: A Financial Assessment, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, 2012, p.19.

12- KRG plans 10 bcm in natural gas exports to Turkey in two years, Hurriyet Daily News, 20 November 2015. <http://www.hurriyetdailynews.com/krg-plans-10-bcm-in-natural-gas-exports-to-turkey-in-two-years-91471>

١٣ - التقرير السنوي لشركة دانة غاز لعام ٢٠١٧، ص٦.

14- International Energy Agency (IEA), Op. Cit., p.74.

15- Dana Gas and Crescent Petroleum Announce 30% GAS Production Increase In KurdistanRegion,2019. <http://www.danagas.com/en-us/media-center/press-releases/press-release-details?ID=298>

16 - Bazian Refining, Qaiwan Group. <https://www.qaiwangroup.com/refinery/>

17- Kurdistan Review, Leading the way for 2020, INVEST GROUP, 2105, p.77.

- ١٨- برلمان كوردستان يصادق على قانون النفط والغاز الخاص بإقليم كوردستان العراق.
<http://previous.cabinet.gov.krd/a/print.aspx?l=14&smap=010000&a=19514>
- ١٩ - المادة ١١١، ١١٢، ١٢١، ١١٥، ١٤١ من الدستور العراق.
- ٢٠ - عقود تقاسم إنتاج وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان.
<http://cabinet.gov.krd/p/p.aspx?l=12&r=296&p=1> (15 April 2019).
- 21- Friedbert Pflüger and Arash Duero, New Stability and Prospects for Kurdish Oil and Gas, 5 December 2011. <https://www.elektormagazine.com/news/New-Stability-and-Prospects-for-Kurdish-Oil-and-Gas>
- 22- Bilal A. Wahab, Iraq and KRG Energy Policies : Actors, Challenges and Opportunities, The Institute of Regional and International Studies(IRIS), American University of Iraq, Sulaimaniya, May 2014, p.15.
- 23- Gazprom Neft expands oil production in the Kurdistan Region of Iraq, 4 April 2019. <https://www.gazprom-neft.com/press-center/news/2664279/> (21 April 2019).
- ٢٤ - دانة غاز و النفط الهلال: إنتاج إقليم كوردستان من الغاز ارتفع بنسبة ٣٠%، في ٢١/١١/٢٠١٨.
<http://www.rudaw.net/mobile/arabic/business/211120181>
- 25 - Pearl Petroleum signs Gas Sales Agreement with Kurdistan Regional Government to Boost Gas Supplies,6 March 2019.
<http://www.pearlpetroleum.com/pearl-petroleum-signs-gas-sales-agreement-with-kurdistan-regional-government-to-boost-gas-supplies.html>
- 26- Ibtisam Kamal, Oil & Gas Industry of Kurdistan Region of Iraq: Challenges and Opportunities, Review Article, Crimson Publishing, Volume 2, Issue 3, 2 July 2018.
- ٢٧- وحيد انعام غلام وهشام توفيق جميل، الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، دراسة جيواقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي العاشر لكلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، في ١٠-١١ اذار ٢٠١٩.
- 28 - Rosneft and Iraqi Kurdistan Government Agree to Expand Strategic Cooperation, 2 June 2017. <https://www.rosneft.com/press/releases/item/186811/> (15 May 2019).
- ٢٩ - خورشيد دلي، الصراع بين أربيل والسليمانية: الأسباب والمآلات، الجزيرة نت، ٢١ تشرين الأول ٢٠١٧.
<https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions>
- ٣٠- توزيع المقاعد البرلمانية في جميع المحافظات العراقية، روداو، ١٩ أيلول ٢٠١٨.
<http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/1805201816>
- ٣١- نفط كركوك مركز صراع القوى الكردية، ميدل إيست اونلاين، ٣١ اذار ٢٠١٧.
<https://middle-east-online.com>
- ٣٢- اتفاق بين بغداد وأربيل على صادرات النفط والميزانية، بي بي سي، ٢ ديسمبر/ كانون الاول ٢٠١٤.
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/12/141202_iraq_kurdistandeal
- ٣٣- جيمس جيفري وبلال وهاب، بناء العلاقات النفطية بين العراق وحكومة إقليم كردستان على أسس قانونية متينة، معهد واشنطن، ١٩ تموز/ يوليو ٢٠١٨.
<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/putting-iraq-krq-oil-relations-on-solid-legal-ground> (تاريخ الدخول ٢٢/٥/٢٠١٩)
- 34- Iraqi Kurdistan economic growth expected to drop below 1% in 2015, Ekurd Daily, 29 July, 2015. <https://ekurd.net/kurdistan-economic-growth-expected-to-drop-2015-07-29>
- 35- Galip Dalay, Iraqi Kurdish Independence Referendum: The Road Ahead,24 October 2017, Aljazeera Center for studies.
<http://studies.aljazeera.net/en/reports/2017/10/iraqi-kurdish-independence-referendum-road-171024102636556.html>

٣٦- استفتاء كردستان العراق: تداعياته ومستقبل الازمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، نوفمبر ٢٠١٧، ص ١-٢.

37- Dmitry Zhdannikov, Ahmed Rasheed, Iraq restarts some Kirkuk oil exports after year-long halt, REUTERS, 16 November 2018.

<https://www.reuters.com/article/us-iraq-kurdistan-oil/iraq-restarts-some-kirkuk-oil-exports-after-year-long-halt-idUSKCN1NL12A>

٣٨- وزير النفط: أجواء إيجابية لمباحثات تسليم نفط إقليم كردستان لبغداد، ANADOLU ANERGY، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٩. <https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84->

٣٩- معهد الاحصاء التركي. <http://www.turkstat.gov.tr/Start.do>

٤٠- وحيد انعام الكاكائي، الموقع الجيوستراتيجي لتركيا واهميته للاتحاد الاوربي، دار أمجد للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٧، ص ١٢٤.

41- Kadir Ustun, Lesley Dudden, Turkey-KRG Relationship: Mutual Interests, Geopolitical Challenges, SETA, No. 31, 2017, p. 11.

42- Volkan Özdemir and Slawomir Raszewski, State and Sub State Oil trade: The Turkey-KRG deal, Middle East Policy, Vol. XXiii, No. 1, Spring 2016, p.125.

٤٣- عبد الحكيم خسرو جوزل، قضايا الطاقة والسياسة على محور أنقرة - اربيل - بغداد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، يناير ٢٠١٤، ص ٥-٩.

(*) تعد شركة جينل انيرجي Genel Energy التركية واحدة من أفضل اربع شركات (DNO, Gulf Keystone, KAR Group) تسجل حضوراً في هندسة وتطوير قطاع الطاقة في كردستان، في ٢٠٠٢ تم توقيع اتفاقية مشاركة بالإنتاج لتطوير حقل طق الذي يقع في مدينة السليمانية وبدأ الإنتاج في ٢٠٠٦، ويعد طق واحداً من أفضل الحقول في العالم من حيث النوعية والجودة.

44 - Shadow Governance, Turkey Expands Influence In Kurdish Energy Sector, OIL PRICE, 16Aug2017. <https://oilprice.com/Energy/Oil-Prices/Turkey-Expands-Influence-In-Kurdish-Energy-Sector.html>

45 - Ten Years at TAQ TAQ, Genel Energy.

<https://www.genelenergy.com/csr/overview/ten-years-at-taq-taq/>

46 -Dorian Jones, Turkey, Iraqi Kurdistan Seal 50-Year Energy Deal, Voice of America, 5 June2014. <https://www.voanews.com/a/turkey-iraqi-kurdistan-seal-50-year-energy-deal/1930721.html>

47- Turkey's gas demand decline: reasons and consequences, The Oxford Institute for Energy Studies, April 2017, pp. 2-13.

48-Kadir Ustun & Lesley Dudden, Turkey-KRG Relationship: Mutual Interests and Geopolitical Challenges, SETA, No. 31, Ankara, September 2017, p. 17.

49 - Genel Energy, Development of the Kurdistan Region of Iraq.

<https://www.genelenergy.com/operations/kri-development/>

50-Arbil-Baghdad row temporary but energy deals permanent: Davutoğlu, DAILY NEWS, 7 December2013. <http://www.hurriyetdailynews.com/arbil-baghdad-row-temporary-but-energy-deals-permanent-davutoglu-59187>

51 -Barzani's decision to hold referendum betrayal to Turkey, Erdoğan says, DAILY NEWS, 26September2017. <http://www.hurriyetdailynews.com/barzanis-decision-to-hold-referendum-betrayal-to-turkey-erdogan-says-118415>

52- Bilal A. Wahab, Op. Cit., p.36.

٥٣- أربيل توقف تدفقاً لنفط العراق إلى إيران بعد ٢٩ عاماً، إندبندنت عربية، ١٧ فبراير ٢٠١٩.

<https://www.independentarabia.com>

54 - Shaping Iraq's Role in the Global Energy Scene, Iraq Oil & Gas News, Shaping Iraq's Role in the Global Energy Scene, 31 May 2019.

<https://www.iraq-businessnews.com/2019/05/31/shaping-iraqs-role-in-the-global-energy-scene/>

٥٥ - أليكس لولر، صادرات إيران النفطية تهبط إلى ٤٠٠ ألف ب/ي في مايو، رويترز، ٢٩ مايو ٢٠١٩.

<https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1SZ1AY>

56 - James Henderson and Ahmed Mehdi, Russia's Middle East Energy Diplomacy, Foreign Affairs, 20 June 2017. <https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2017-06-20/russias-middle-east-energy-diplomacy>

57 - Iraq, Gazprom 2019.

<http://www.gazprom.com/about/production/projects/deposits/iraq/>

58 - President Putin, PM Barzani meet to improve Russian-Kurdish relations, Rudaw, 2 June 2017. <http://www.rudaw.net/english/kurdistan/020620174>

59-Dmitry Zhdannikov, Russia's Rosneft clinches gas pipeline deal with Iraq's Kurdistan, Reuters, 18 September 2017. <https://www.reuters.com/article/us-kurdistan-rosneft/russias-rosneft-clinches-gas-pipeline-deal-with-iraqs-kurdistan-idUSKCN1BT0MQ>

60-Dmitry Zhdannikov, Russia becomes Iraq Kurds' top funder, quiet about independence vote, Reuters, 20 SEPTEMBER 2017.

<https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-kurds-referendum-russia/becomes-iraq-kurds-top-funder-quiet-about-independence-vote-idUSKCN1BV1IH>

61- Sangar Ali, Russian Minister: Moscow to connect Kurdistan's oil, gas pipelines to Black Sea, Kurdistan 24, 8 October 2017.

<https://www.kurdistan24.net/en/economy/6fea759a-ea49-4e1c-b6d2-1f9628275b76>

62 - Dmitry Zhdannikov, Vladimir Soldatkin, Russia's Rosneft to take control of Iraqi Kurdish pipeline amid crisis, Reuters, 20 October 2017.

<https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-kurds-rosneft/russias-rosneft-to-take-control-of-iraqi-kurdish-pipeline-amid-crisis-idUSKBN1CP16L>

٦٣- بلال وهاب وأنا بورشيفسكايا، بحثاً عن راعي جديد، تعود حكومة إقليم كردستان إلى موسكو، معهد واشنطن

للسياسة الشرق الأدنى، ١٤ يونيو ٢٠١٨. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/in-search-of-a-new-patron-the-krg-turns-back-to-moscow>

٦٤ - رستم محمود، مواجهة نفطية بين روسيا والعراق في إقليم كردستان، أندبندنت عربية، ٢ يونيو ٢٠١٩.

<https://www.independentarabia.com/node/30741>

٦٥- مقابلة وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف مع قناة روداو الكوردية، الشؤون الدولية، ٩ أغسطس ٢٠١٧.

<http://en.interaffairs.ru/lavrov/656-foreign-minister-sergey-lavrovs-interview-with-kurdish-television-channel-rudaw-moscow-july-24-2017.html>

66 -Patrick Cockburn, Exxon's deal with the Kurds inflames Baghdad, Independent, 9 December 2011. <https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/exxons-deal-with-the-kurds-inflames-baghdad-6274452.html>

ملحق (١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد : ٧١/اتحادية/٢٠١٩

كو٧ ماري عبيراق
داد كايب بالآبي ئيئنتيحادبي

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٨ / ٧ / ٢٠١٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب واصدرت قرارها الآتي :

الطلب:
طلب مجلس النواب من المحكمة الاتحادية العليا بكتابه العدد (ش.ل.١/٩/٢٥٨٣) المؤرخ ٢٠١٩/٧/١٥ ما يلي نصه:
السيد رئيس المحكمة الاتحادية العليا المحترم.

م/ تفسير
تهديكم اطيب تحياتنا...
استناداً الى المادة (٩٣/ثانياً) من الدستور والتي تنص على (تختص المحكمة الاتحادية العليا بما يأتي:
ثانياً: تفسير نصوص الدستور).
التفضيل بتفسير نص المادة (١٤٠) من الدستور من حيث سرياتها من عدمه. مع التقدير
وضع الطلب موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا بجلستها المنعقدة بتاريخ (٢٠١٩/٧/٢٨) وتوصلت الى القرار الآتي:

القرار:
لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا ، وجد أن المادة (١٤٠) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ اناطت بالسلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لإكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية

ساره اسماعيل
المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد .
هاتف - 00964770677419
البريد الإلكتروني

Federal Supreme Court - Iraq - Baghdad
Tel - 009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com



كويتي عيراق
داد كاي بالآي ئبنتتيجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٧١/تحدية/٢٠١٩

بكل فقراتها والتي لازالت نافذة استناداً لأحكام المادة (١٤٣) من الدستور وذلك لتحقيق الاهداف التي أوردتها المادة (٥٨) التي ترمي الى تحقيق العدالة في المناطق التي تعرضت الى تغيير الوضع السكاني من خلال الترحيل والنفي والهجرة القسرية والتوطين وذلك على وفق الخطوات المرسومة في المادة (٥٨) المذكورة آنفاً وحيث أن هذه الخطوات لم تستكمل، بل أن القسم منها لم يتخذ، فيبقى الهدف من وضع وتشريع المادة (١٤٠) من الدستور مطلوباً وواجب التنفيذ من الكافة. أما الموعد المحدد فيها فإنه قد وضع لأمر تنظيمية وحث المعنيين على تنفيذها ولا تمس جوهرها وتحقيق هدفها. وبناء عليه قررت المحكمة الاتحادية العليا بقاء سريان المادة (١٤٠) من دستور جمهورية العراق في الوقت الحاضر ولحين تنفيذ مستلزماتها وتحقيق الهدف من تشريعها على وفق الخطوات المرسومة في المادة (٥٨) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية. صدر القرار بالاتفاق في ٢٨/٧/٢٠١٩ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين عباس ابو الثمن